طالباني يبحث مع السيناتور جون كيري الوضع في العراق

بغداد / المدى

استقبل رئيس الجمهورية جلال طالباني عضو الكونغرس الامريكي السيناتور الديمقراطي جون كيري وقال في مؤتمر صحفي مشترك عقده امس الاول في بغداد "لقد سررنا اليوم بزيارة السيد كيري للعراق والذي كان صديقاً دائماً للشعب العراقي رغم مخالفته للادارة الامريكية، لكنه لم يكن يخالف تحرير الشعب العراقي من الدكتاتورية ايام كنا في المعارضة".

واضاف طالباني "تباحثنا مع السيد كيري الوضع في العراق وضرورة الوحدة الوطنية، كما تطرقنا إلى موضوع تدريب قواتنا الامنية لتحل محل قوات التحالف بدءاً من نهاية هذا العام، كما تباحثنا في مسائل اخرى كقضايا الفساد وشكرنا الشعب الامريكي لتحريرنا من الدكتاتورية".

في المقابل شكر السيناتور الامريكي جون كيري الرئيس طالباني على حفاوة الاستقبال وقال: "انه لشرف عظيم لي ان اكون في العراق في وقت مهم للغاية، نحن جميعاً في الكونغرس الامريكي والولايات المتحدة نكن الاحترام لشخص الرئيس طالباني لما يقوم به من عمل يصب في مصلحة العراق".

واضاف: "انها لمهمة صعبة حقاً ان يذهب العراقيون ثلاث مرات في عام واحد لصناديق الاقتراع ليقرروا مستقبلهم".

وقال: "سمعت من الرئيس طالباني ان هناك اصراراً والتزاماً كبيراً بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية في العراق".

وتمنى السيد كيري في ختام المؤتمر الصحفي ان يتمكن العراقيون خلال الايام القادمة من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية لينعموا بمستقبل زاهر في ظل عراق ديمقراطي موحد ومستقل.

من جهة اخرى، اعرب رئيس الجمهورية جلال طالباني عن شكره لقادة حلف شمال الاطلسي لتدريبهم القوات العراقية وتطوير قابليتها في حفظ الامن والاستقرار مما يساهم في توديع القوات الاجنبية نهاية هذا العام.

وثمن طالباني في مؤتمر صحفي خلال لقائه قادة حلف شمال الاطلسي، زيارات المسؤولين الامريكان العراق في ظل الظروف الراهنة، مؤكداً ان المسؤولين الامريكان اعربوا عن تأييدهم لتشكيل حكومة وحدة وطنية وتأييدهم ايضاً للانتخابات التي جرت في الخامس عشر من كانون الاول الماضي. ونفى الرئيس انه طالب بنقل المحكمة الخاصة بمحاكمة صدام إلى كردستان موضحاً انه وجه دعوة إلى اعضاء هيئة الدفاع للتوجه إلى كردستان اذا اقتضت الحاجة إلى ذلك.

من جهتهما اشاد كل من الجنرال هينولت وجونسن بقيادة الرئيس طالباني للعراق في هذه المرحلة الحرجة وجهوده الكبيرة لتقريب وجهات النظر بين القوى السياسية واعربوا عن استعدادهم لمواصلة تدريب القوات العراقية لحفظ الامن والاستقرار.

أسماء أعضاء مجلس النواب الجديد من دون المقاعد التعويضية

الائتلاف

عبد العزيز محسن مهدي، ابراهيم عبد الكريم حمزة، منى نور حسن، نديم عيسى خلف، حسن طعمة كزار، عامرة محمد حسين، خضير موسى جعفر، حسين ابراهيم صالح، غفران عبود حسين، سلام عودة فالح، محمد محمد صالح، شذى موسى صادق، همام باقر عبد الحميد، هادي فرحان عبد الله، زينب كريم الجبوري، خالد ابابر عطية، فلاح حسن شنشل، مهى عادل مهدي، عباس حسن موسى، قاسم محمد تقي علي، سهام كاظم سلمان، ناصر هاشم ثعلب، محمد كاظم خليف، ندى عبد الله جاسم، علي محمد حسين، موفق باقر كاظم، باسمة عزيز ناصر، سامي جاسم عطية، جابر خليفة جابر، عبد فلاح حسن حمادي، جنان عبد الجبار ياسين، عبد الوهاب عبد الحكيم موسى، عقيل عبد حسين ساجت، زهراء باسم حسن، قصي عبد الوهاب عبود، محمد حسين صالح، هيفاء مجلي جعفر، حيدر صبيخي عفات، قاسم عطية رسن، ليلى ثامر فاخر، صباح جلوب فالح، طه درع طه، فالح فيصل فهد، رياض عبد الحمزة عبد الرزاق، مظهر حسين حسن، بشرى جبار بدن، تحسين حميد خليف، هاشم رضا علي، عادل صالح مجيد، حسن راضي كاظم، عديلة حمود حسين، كمال عبد الله خلاوي، محمد اسماعيل حسن، اميرة جاسم خلف، علاوي مدلول حمزة، خالد عبيد جازع، رائدة فرينة بادي، داغر جاسم كاظم، منى حسين عبد علي، حيدر سعيد اسماعيل، قاسم عباس داود، جنان جاسم محمد علي، باسم جاسم نور، لقاء جعفر منتظر، قيس سعد حسن، نصار زغير دربي، عبد الكريم علي حسين، جابر عبد الكاظم سلمان، اديبة موسى شهد، ملحان عمران موسى، سالم جاسور حسون، كميلة كاظم محمد، شهيد حسين مطر، احمد جاسم حمد، عادل عبد المهدي حسن، عمار طعمة عبد العباس، انتصار جاسم محمد، حسن حميد حسن، بهاء حسين علي، ايمان حميد علي، شروان كامل سبتي، علوان حبيب حسين، نضال طعان عباس، مخلص بلاسم سعدون، عبد علي لفتة علي، محمد عز الدين مطر، حسين امير غني، اقبال خليل غني، نعمة سلمان عباس، باسم شريف نصيف، لمياء نعيمة داود، مجيد خير الله راهي.

التحالف الكردستاني

محمد فؤاد معصوم خضر، علي حسين بلو، ازاد عمر حسن، كاملة ابراهيم احمد، عبد الله حفظ الله، فرزند احمد قسيم، اسيا احمد خالد، سيروان احمد ميرزا، يوسف احمد مصطفى، بخاري عبد الله خدر، فرياد محمد فقي حسن، زيان احمد رشيد، اسماعيل شكر رسول، فوزي فرنسو توما، رابحة حمد عبد الله، محمد شريف احمد، محمد رضا محمد محمود، احلام اسعد محمد، عبد الرحمن علي محمد، ابلحد افرايم ساوا، ليلى محمد قهرمان، خالد سلام سعيد، سعدي اسماعيل عبد الكريم، تانيا طلعت محمد، عبد الخالق محمد رشيد، وليد محمد محمد صالح، محسن سعدون احمد، عبد الباري محمد فارس، فيان صديق مصطفى، احمد يوسف مصطفى، جلال حسام الدين نور الله، عارف طيفور عارف، آلا تحسين حبيب، لطيف حاج حسن، برهم احمد صالح، درغشان محمد خلف، نوزاد صالح رفعت، ازاد رفيق توفيق، كيان كامل حسن، بايزيد حسن عبد الله، اكرم قادر محمد، سوزان محمد محمد امين، رؤوف عثمان امين.

جبهة التوافق العراقية

خلف عليان خلف، رافع حياد جياد، اسماء عدنان محمد، سلمان علي حسن، احمد سليمان جميل، نادرة عارف حبيب، عمر عبد الستار محمود، حسن ديكان خضير، خلف محمد عبد المولى، عدنان محمد سلمان، طارق احمد بكر، الاء عبد الله حمود، محمود داود سلمان، ظافر ناظم سلمان، ازهار عبد المجيد حسين، اياد صالح مهدي، طه خضير فضيل، اسماء عبد الله صالح، وثاب شاكر محمود، حسين شكر حميد، امال سهام حامد، اسامة توفيق مخلف، عامر حبيب خيزران، سليم عبد الله احمد، تيسير ناجح عواد، مظهر سعدون عواد، عبد مطلك حمود، ابراهيم نعمة ذنون، احمد راكان عبد العزيز نوال مجيد حميد، عز الدين عبد الله حسين، ادريس داود سلمان، رجاء حمدون عبد الله، نور الدين سعيد موسى، عبد الكريم علي ياسين، عدنان ذياب غانم، شذى منذر عبد الرزاق.

القائمة العراقية

اياد هاشم علاوي، مفيد محمد جواد، حاجم مهدي صالح، صفية طالب علي، حميد مجيد موسى، عدنان مزاحم امين، عالية نصيف جاسم، عزت حسن علي، مهدي احمد حافظ، وائل عبد اللطيف حسين، خير الله كريم كاظم، حسام عبد الكريم عبد علي، سعد صفوك سعود، محمد عباس محمد، رضوان حسين عباس، غازي مشعل عجيل، اسامة عبد العزيز محمد، حسين علي شعلان، فالح حسن مصطفى، اياد رؤوف محمد جمال الدين، جمال عبد المهدي بطيخ.

الجبهة العراقية للحوار الوطني

مصطفى محمد امين محمد علي، اسعد ابراهيم حسين، صالح محمد مطلك، محمد كطوف منصور، عمر خلف جواد، فلاح حسن زيدان، محمد ذنون محمود، علي عبد الله حمود، محمد حسين عوض.

كتلة الاتحاد الاسلامي الكردستاني

عمر علي حسين، زهير محمد امين رشيد، محمد احمد محمود، اسمر حسين احمد . ومقعد اخر تعويضي.

كتلة المصالحة والتحرير

مشعان ركاض ضامن، محمد خلف حسن . ومقعد اخر تعويضي.

الرساليون

حسن هاشم مطشر . ومقعد اخر تعويضي

الحركة اليزيدية من الاصلاح والتقدم

مقعد واحد وهو امين فرحان جيجو

الجبهة التركمانية العراقية

مقعد واحد وهو سعد الدين محمد امين

مثال الالوسي للامة العراقية

مقعد واحد وهو مثال جمال حسين

تنشر (المدى) ابرز ما جاء في هذا التقرير الدولي المهم

مقتطفات من التقرير النهائي لفريق التقييم التابع للبعثة الدولية لمراقبة الانتخابات العراقية

بغداد / المدى

مقدمة وسّعت انتخابات الخامس عشر من كانون الاول الماضي، نطاق المشاركة لتشمل تقريباً جميع اطياف المجتمع العراقي. ويود فريق التقييم التابع للبعثة الدولية لمراقبة الانتخابات العراقية شكر الشعب العراقي الذي اظهر بقوة واقناع اصراره على المشاركة في صياغة مستقبل بلاده. ان استمرار العنف المسلح في عدد من المناطق العراقية، يهدد امن المواطن وحياته. وعلى الرغم من هذه الاوضاع، فقد شارك العراقيون بأعداد كبيرة في العملية الانتخابية، حيث بلغت المشاركة نسبة عالية ناهزت النسبة المعهودة في العديد من الديموقراطية في مناطق اكثر استقراراً من العالم. في ٢٩ كانون الاول / ٢٠٠٥، ونتيجة لمشاورات بين مسؤولين من الامم المتحدة، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، والحكومة العراقية، قررت البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات العراقية تشكيل فريق دولي من خبراء الانتخابات لتقييم اوجه مهمة من عملية الانتخابات التي جرت في ١٥ كانون الاول / ٢٠٠٥, وقد لقيت هذه المبادرة ترحيباً كبيراً من جانب عدد كبير من الكيانات السياسية العراقية.

لقيت هذه الخطوة دعماً كاملاً من السيد كوفي انان، الامين العام للامم المتحدة، والسيد عمرو موسى، الامين العام لجامعة الدول العربية. ونتيجة المشاورات التي اجراها الطرفان والطلبات التي تقدم بها عدد كبير من الكيانات السياسية العراقية فضلاً عن الحكومة العراقية، قرر السيد موسى السماح لوفد رفيع المستوى من جامعة الدول العربية بالانضمام إلى اعضاء فريق التقييم القادمين من اوروبا واميركا الشمالية. وقد بدأ اعضاء الفريق بالوصول إلى بغداد اعتباراً من ١ كانون الثاني / ٢٠٠٦,

التفويض

ينص تفويض الفريق على تقييم عملية ما بعد الاقتراع، بما في ذلك البت في الشكاوى الانتخابية وفقاً للمعايير الديمقراطية الدولية. ويتضمن تفويض الفريق ايضاً تقديم استنتاجاته وتوصياته، إلى المفوضية المستقلة للانتخابات في العراق، والحكومة العراقية، والمجتمع الدولي.

الإطار القانوني

الإطار القانوني لانتخابات مجلس النواب يتوافق مع المعايير الديمقراطية كما جرى تعريفها من قبل القانون الدولي والمنظمات الدولية. وقد اجريت في ظل دستور وقانون انتخابي جديدين. وقد اتخذت اجراءات لضمان ممارسة الحقوق والحريات السياسية، وتشمل اجراءات خلاقة لضمان تمثيل النساء.

تتوافق اجراءات الاقتراع وعد الاصوات المنصوص عليها في القانون مع الممارسات الديمقراطية المعتمدة باستثناء ان القانون، وعلى غرار الانتخابات السابقة، لم يسمح لوكلاء الكيانات السياسية بالحصول على نسخ من نتائج فرز الاصوات تتضمن تعداد الاصوات.

لتوسيع المشاركة الديمقراطية، سمح للعراقيين الموجودين خارج البلاد بالاقتراع. وقد جرى تخصيص يوم اقتراع خاص للمعتقلين، والمرضى في المستشفيات، وقوى الامن.

وقد تم سن قوانين لضمان جميع الحريات الخاصة بتنظيم الحملات الانتخابية واستخدام وسائل الاعلام. توجد نواقص عديدة، ابرزها، عدم وجود موعد اقصى لمعالجة الشكاوى من قبل مجلس المفوضين، وعدم وجود مواعيد محددة قانوناً لإعلان النتائج الاولية او النتائج النهائية.

الكيانات السياسية

الامر المشجع يتمثل في ان الكيانات السياسية التي شاركت في الانتخابات كانت اكثر تمثيلاً للشعب العراقي عما كان عليه الامر في الانتخابات السابقة. فقد تمكنت هذه الكيانات من تأليف لوائح من عدد من المرشحين واجراء حملات انتخابية على الرغم من وجود اعمال عنف خطرة، من ضمنها اغتيال عدد من هؤلاء المرشحين ومؤيديهم. وقد نجحت هذه الكيانات في تجنيد اكثر من ٢٣٠ الف وكيل معتمد. اضافة إلى ذلك، فان الهدوء النسبي الذي ساد يوم الانتخابات كان الى حد بعيد من ثمار جهود هذه الكيانات. لكن الكيانات السياسية تتحمل مسؤولية كبيرة عن المخالفات والانتهاكات التي القت بظلالها على العملية الانتخابية. ولا بد من التذكير هنا بان توقيع تعهد مسلكي كان احد شروط اعتماد أي كيان سياسي. وفي كثير من الحالات جرى انتهاك هذا التعهد.

الشكاوى

تم تقديم نحو الفي شكوى تدعي وجود انواع متعددة من الانتهاكات والمخالفات الانتخابية، وتشمل ملء صناديق الاقتراع وسرقتها، والتلاعب في استمارات الفرز، والترهيب، والعنف، والنواقص في سجلات الناخبين، والنقص في اوراق الاقتراع، والاقتراع اكثر من مرة، والسلوك غير الملائم من قبل رجال الشرطة والحرس الوطني العراقيين، واقدام رجال الامن الذين سبق لهم ان شاركوا في يوم الاقتراع المخصص لهم على الاقتراع مرة ثانية، اجراء الحملات الانتخابية داخل مراكز الاقتراع، وعدم احترام يوم الصمت. وقد جرى التحقيق من قبل المفوضية في العديد من الشكاوى المصنفة (حمراء) وهي الشكاوى المؤثرة على نتائج الانتخابات على نحو ملائم وجرت معالجتها بحكمة وحين تبين ان موظفي المفوضية قد اخلوا بقانون الانتخابات فرضت المفوضية عقوبات من ضمنها فرض الغرامات والفصل من الخدمة، وابطال نتائج العديد من محطات الاقتراع، وباشرت ملاحقات جنائية.

لكن لم يكن لدى المفوضية الموارد التقنية والبشرية اللازمة للتحقيق في العدد الكبير من الشكاوى التي تلقتها والتصرف فيها بشكل سريع وملائم. ونتجة ذلك لم يكن التعامل مع العديد من الشكاوى بالدقة اللازمة. ومن المهم الاشارة هنا إلى ان القانون ينص على آلية استئناف للقرارات النهائية الصادرة عن مجلس المفوضين امام الهيئة الانتخابية الانتقالية القضائية المؤلفة من ثلاثة قضاة، خلال يومين من تأريخ نشر القرارات.

تركز العديد من الشكاوى بشكل مباشر او غير مباشر على نوعية سجلات الناخبين. وقد استندت هذه السجلات إلى سجلات البطاقات التموينية التي شكلت افضل مصدر بيانات متوفرة في ذلك الوقت. لكن لهذه البيانات حدوداً ايضاً. فعلى الرغم من ان النقص في الاحصاءات السكانية في العراق امر معروف اليوم، ومع ان الصعوبات الامنية واللوجستية في اعداد سجلات جديدة للناخبين جلية ايضاً، لكن لا بد من جهد جدي لإعداد سجلات اكثر دقة ما ان تسمح الظروف بذلك.

الانتهاكات

الانتهاكات القانونية التي حدثت دفعت المفوضية المستقلة للانتخابات في العراق إلى الغاء نتائج الاقتراع في ٢٢٧ صندوق اقتراع من اصل نحو ٣٠ الف صندوق. وقد ادى هذا الامر إلى ابطال قسم كبير من الاصوات المزورة، ولكنه ادى في الوقت نفسه إلى ابطال اصوات العديد من العراقيين الذين اقترعوا بشكل صحيح. من المؤسف جداً الغاء نتائج صناديق الاقتراع من دون الدعوة إلى اعادة الانتخابات في المناطق المعنية، في ظل نظام انتخابي يعتمد على التمثيل النسبي للقوائم، حيث يختلف عدد الاصوات المطلوبة للفوز من محافظة إلى اخرى ومن مقعد إلى آخر.

يتعين على أي قانون يقرّ في المستقبل لاقامة مفوضية دائمة مستقلة للانتخابات في العراق، ان يخول المفوضية إعادة اجراء الانتخابات وان ينص صراحة على الحالات التي يتوجب فيها ذلك للتعامل مع مراكز اقتراع معينة ثبت فيها ان التزوير او المخالفات او أي ظروف اخرى، قد ادت إلى تشويه نتائج الانتخابات على نحو ملموس.

المراقبون

يعتبر تسجيل اكثر من ٢٠ منظمة غير حكومية عراقية كجماعات مراقبة واعتماد اكثر من ١٢٠ الف مراقب محلي في المحافظات الـ ١٨، انجازاً مهماً. فقد عزز هؤلاء المراقبون شفافية الانتخابات. كما كان هنا نحو ٨٠٠ مراقب دولي جرى تجنيدهم من المنظمات الدولية والسفارات الاجنبية العاملة في العراق وقد القى عدم وجود عدد اكبر من المراقبين الدوليين عبئاً خاصاً على كاهل المراقبين المحليين الذين املوا في الحصول على دعم دولي. وكان النطاق الضيق للمراقبة الدولية ايضاً مخيباً لآمال العديد من الكيانات السياسية والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. ويأسف الفريق لأن الاوضاع الامنية لم تسمح بتأمين حضور دولي اكبر.

ملاحظات ختامية

يمر العراق بمرحلة صعبة من تأريخه. والامر الجدير بالملاحظة هو انه في ظل انتشار العنف، امكن اجراء ثلاث عمليات اقتراع في سنة واحدة. وقد جرت صياغة الإطار القانوني لانتخابات ١٥ كانون الاول الماضي، والمؤسسات التي اشرفت عليها، والاجراءات الخاصة بها وفقاً للمعايير الدولية. فضلاً عن ذلك، فإن الكيانات السياسية التي شاركت في الانتخابات كانت اكثر تمثيلاً للشعب العراقي مما كان عليه الحال في الانتخابات السابقة. فقد وسعت انتخابات كانون الاول الماضي نطاق المشاركة وكان عدد المقترعين فيها اعلى.

لدى تقييم عمل آلية الادارة للانتخابات، من المهم جداً تذكر طبيعة الظروف التي جرت في ظلها هذه الانتخابات. فالعنف المسلح مستمر، والامن الشخصي لكل مواطن مهدد باستمرار. وقد شارك في اعمال العنف العديد من الاطراف.

وعلى الرغم من جميع هذه الظروف، فان آلية ادارة الانتخابات جعلت الاقتراع ممكناً وسمحت بفرز الاصوات في مختلف انحاء البلاد في يوم واحد. وفي بلاد لا تعمل فيها بفعالية وكفاءة على المستوى الوطني سوى مؤسسات معدودة، فقد نجحت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق في منح الاغلبية الساحقة من العراقيين فرصة للاقتراع. وهذا يعتبر انجازاً بحد ذاته.

غير انه توجد نواقص في ادارة العملية الانتخابية فالمخاوف الامنية تسببت في اعتماد عدد غير ملائم من مراكز الاقتراع وتوزيع غير مثالي لهذه المراكز في بعض المشكلات في سجلات الناخبين. وحصلت عمليات تزوير وانتهاكات اخرى، وجرى توثيقها في نظام الشكاوى وتحديدها من قبل الضوابط الداخلية الخاصة بالمفوضية. وربما لم يمكن رصد بعض الانتهاكات. لكن على الرغم من ذلك، فانه يتعذر تحديد مدى اتساع نطاق هذه الانتهاكات في ظل الظروف الحالية.

بخلاف المشاكل التي ناقشها الفريق والتي سبقت الاشارة اليها فان الفريق لم يتلق ادلة قاطعة تفيد بحدوث قصور مؤثر في العملية الانتخابية ما سبق ذكره.

ان النتائج التي اسفرت عنها هذه الانتخابات رسخت في وجدان الفريق ان هذه المرحلة من تاريخ العراق تؤكد الحاجة الملحة لقيام وحدة وطنية حقيقية تتمثل فيها جميع مكونات الشعب العراقي بلا استثناء ولا تهميش، وان تعطي هذه المكونات الفرصة الحقيقية للمشاركة في صنع القرار وخاصة في القضايا المصيرية التي تمس حاضر ومستقبل العراق.

خطة امنية جديدة على مستوى الفرات الاوسط لتأمين عودة الحجاج..

النجف / علي المطلبي

اعلن الناطق الاعلامي في قيادة حرس حدود المنطقة الخامسة عن اجراء خطة امنية جديدة لتأمين عودة الحجاج العائدين عن طريق البر الى مناطقهم لغرض ضمان سلامتهم.

واضاف الناطق ان قوة مؤلفة من قوات حرس حدود المنطقة الخامسة وشرطة الكمارك وفوج من لواء ذو الفقار التابع لمغاوير الداخلية قامت بالانتشار على طول الطريق مع الحدود السعودية لتأمين الطريق للعائدين من الديار المقدسة. موضحاً ان القوة المذكورة تقوم بتأمين الطعام والماء للحجاج ووحدات طبية ميدانية للحالات الطارئة..

AL- Mada

issued by: Al- Mada Establishmentfor Mass Media, Culture & Art

جريدة يومية سياسية
تصدر عن مؤسسة المدى
للاعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

بغداد - شارع ابو نؤاس محلة ١٠٢- زقاق ١٣- بناء ١٤١

هاتف
7178859 - 7177985
7170395 - 7170513
فاكس 7175943
دمشق -شارع كرجية حداد
ص.ب ٨٢٧٢ او ٧٣٦٦
تلفون: ٢٣٢٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩

بيروت الحمرا- شارع ليون - بناية منصور -الطابق الاول
تلفاكس ٧٥٢٦١٦-٧٥٢٦١٧

توزيع وكالة المدى للتوزيع

تتمة المنشور ص١

بشأن ما نشرته لوس انجلوس تايمز

لعبة الكشافة الأمريكية

الصحافة العراقية لا تعمل بهذا الأسلوب. انها افقر من ان تستطيع ان تدفع. والفاسدون العراقيون كما خبرناهم متضامنون على نحو لا يخون بعضهم البعض إلا في ظروف معينة، والاصحاء ممن يناضلون من اجل تطهير بلدهم من الفساد والفاسدين هم دائماً مصادرنا في الكشف عن الفساد المحلي.

لا تشكل الروائح الكريهة رواية صحفية، ولا تكفي وحدها للاستدلال على موقع العفن مهما كانت الانوف الباحثة حساسة. لكن المصادر الكريهة قد تدفع بالروائح إلى أصحاب الانوف الحساسة مشيرة إلى مكمنها.

نحن نعتقد ان الاحتلال الأمريكي الذي جرى على طريقة رامسفيلد خلق بيئة فاسدة جداً على نحو لم يعد لفاسد ان ينجو من فاسد مثله، وعلى نحو لم يعد بالامكان الخروج من مأزق إلا باقتراف حماقة. ان حالة مثل هذه توفر المصادر لعشرات الروايات الصحفية. ان ما يزعجنا حقاً في هذه المسألة هو شعورنا المتنامي بوجود لعبة تجري على ارضنا تكاد تشبه لعبة الكشافة في البحث عن الكنز، مع بعض التعديلات. ففريق يضع سراً في موقع ما، وفريق اخر يبحث عنه ويكتشفه بعد عدد من التمريرات والتأشيرات التي تأتيه من الفريق الأول.

لنتذكر فضيحة أبو غريب في تعذيب السجناء العراقيين، ففريق الاشرار نفذها باتقان، وفريق الاخيار كشف عنها بالصور الفوتوغرافية وشرائط الفديو. فكيف حدث هذا، وكيف اصبح هذا ممكناً؟ من ناحية الأداء، يتقاسم الفريقان المعرفة عن بعضهما البعض، وبأمكانهما محو سيئاتهما المشتركة في نوع من الترضيات الأخيرة، مثلما يحدث في المحاكم الأمريكية لشاهد اثبات سيئ يمنح الحماية، مقابل بعض اكباش المحرقة.

ما مغزى كل هذا؟ يبدو اننا بحاجة دائماً إلى توسيع البؤرة بحيث نخرج تماماً من الرواية الصحفية إلى عالم السياسة الكبير. اننا نرجح هنا ان الصراع الأمريكي الداخلي بات ينعكس بقوة على الساحة العراقية –هذه الساحة التي يخطئ فيها بوش سراً وعلانية ليقبض عليه الديمقراطيون متلبساً. هذه الساحة تولد اخطاء على مدار الساعة، وتنتقد على مدار الساعة، وتحتاج دائماً إلى نقاط التقاء بين الديمقراطيين والجمهوريين، بين الصحفيين واصحاب الصحف. فهي في حقيقتها ورطة سياسية وطنية تظهر على شكل دمامل تنفجر هنا وهناك، فضائح، وروايات صحفية، وتسجيل نقاط، وعروض في المهارة، وتمرير اهداف غامضة، والحصول على متعة الاستهلاك والنفوذ والنجومية.

احرزوا من هو الخاسر الاكبر في هذه اللعبة !